رئيس الوزراء في الاحتفال بيوم المدينة العربية:

الاحتفال بهذه المناسبة فرصة لمواصلة جهود تعزيز الاقتصاديات المحلية

البنية الأساسية لمعظم المدن اليمنية تظل عاجزة عن مواكبة احتياجات ومتطلبات النمو السكاني الكبير

جانب من الحضور

د . مجور لدى إلقائه كلمه خلال الاحتفال بيوم المدينة العربية

الوحدة اليمنية ستظل إحدى المرتكزات الأساسية لعملية البناء والاستقرار الداخلي والأمن الإقليمي والدولي

الأكوع : مدينة صنعاء القديمة شهدت العديد من الإنجازات الكبيرة

صنعاء / سبأ:

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أهمية الاحتفال بيوم المدينة العربية باعتباره محطة تقييم سنوية يقوم من خلالها مسؤولو المدن والوحدات الإدارية بإجراء مراجعة سريعة ومتكاملة لواقع التنمية وما تم تحقيقه من إنجازات في مختلف مجالات التنمية المحلية وكذا تشخيص الصعوبات ومكامن الخلل والعمل على تحديد الأولويات لمواجهة تحديات التنمية.

وقال مجور " إنه لمن دواعي السرور أن نشارك في هذه المناسبة التي تحتفل من خلالها مدننا اليمنية بيوم المدينة العربية ذكرى إنشاء منظمة المدن العربية في 1 مارس 1967م التي تأتي وسط انجازات وتحديات متعاظمة تعيشها مدننا العربية بشكل عام واليمنية بوجه خاص .

وأشار إلى أن تلك المدن التي أصبحت مراكز أساسية للقوة الاقتصادية والاجتماعية باتت تشكل محركاً أساسياً للتنمية ومكاناً يقصده الباحثون عن العمل والاستقرار المعيشي من مختلف المناطق الريفية الأمر الذي يضاعف من حجم التحديات التنموية والخدمية والأمنية في واقعنا اليمني.

واعتبر رئيس الوزراء هذه المناسبة فرصة لمواصلة الجهود من أجل تعزيز الاقتصاديات المحلية لمختلف المدن اليمنية لما من شأنه تحسين المستوى المعيشي والخدمي والترفيهي للسكان والأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية ومتطلبات إبراز وصيانة الموروث الثقافي والحضاري الغني والمتنوع للمدن التاريخية والارتقاء بدور المدن كمركز إشعاع ثقافي وحضاري.. ومحرك للإنتاجية ومنم للرساميل الوطنية عبر بوابة الاستثمار ومختلف الأنشطة الاقتصادية .

وقال رئيس مجلس الـوزراء " على الرغم من التنمية المحلية غير المسبوقة التي شهدتها مختلف المدن اليمنية خلال العقدين الماضيين من العهد الوحدوي الميمون إلا أن البنية الأساسية لمعظم المدن تظل عاجزة عن مواكبة احتياجات ومتطلبات النمو السكاني الكبير والهجرة الداخلية المتزايدة الأمر الذي يشكل ضغوطاً متزايدة على المتاح من خدمات وموارد المدن ويضع الحكومة وقيادات المجالس المحلية أمام تحديات كبيرة.

وأضاف " ان الاحتفال لهذا العام جاء والمدن اليمنية على وشك الاحتفال بعيد الأعياد الوطنية والقومية مناسبة العيد الـ 20 للجمهورية اليمنية عيد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية الغالية على قلوبنا نحن اليمنيين كما هي على قلوب اشقائنا وأصدقائنا الذين اعلنوا في مناسبات عدة وبقوة عن دعمهم لهذا الاستحقاق الوطني الذي كان ولايزال وسيظل احد المرتكزات الأساسية لعملية البناء والاستقرار الداخلي والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

ولفت مجور إلى أن بلادنا احتفلت قبل أيام قليلة بتدشين مدينة تريم عاصمة للثقافة الإسلامية في حين تستعد مدينتا عدن وزنجبار لاستقبال فعاليات خليجي 20 في نهاية هذا العام الحدث الرياضي الإقليمي الأبرز بما رافق عملية التحضير لهذه الإحداث من أعمال تطويرية للبنى التحتية والخدمات المختلفة سواء الدائمة أو تلك المرتبطة بإقامة مثل هذه الفعاليات.

ونوه إلى أن الاحتفال بيوم المدينة العربية تزامن هذا العام مع التدشين لخطة عمل البرنامج التنفيذي للمحافظة على مدينة صنعاء القديمة الذي يعول عليه في إنجاح سياسة الحفاظ على هذه المدينة العريقة وحمايتها من المخالفات والتشوهات التي تعبث بنسيجها العمراني وطابعها المعماري العريق بما في ذلك إزالة كل المخلفات والتشوهات التي حدثت خلال الفترة الماضية.

وأشار إلى أهمية البرامج الفاعلة في تحديث البنية التحتية وتحسينها وتطوير الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والثقافية السياحية والبيئية والاجتماعية ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان المدينة وتنظيم أسواقها وإعادة توظيف مبانيها ومعالمها التاريخية العامة وتنمية الوعي بأهمية الحفاظ على المدينة .

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى دور المجتمع المحلي في المحافظة على هذا الكنز التاريخي الحضاري الثمين الذي لم يعد يخصنا نحن اليمنيين فقط وإنما الإنسانية جمعاء منذ إعلانه تراثاً عالمياً وإنسانياً مؤكدا أيضا دور الحكومة المهم وجهودها للعمل من اجل تعزيز عملية تنمية وتطوير المدن اليمنية بشكل عام والتاريخية بوجه خاص .

و توجه الدكتور مجور في ختام كلمته بالشكر لأمانة العاصمة و كل المهتمين بالفعالية .

من جانبه اعتبر وزير الدولة أمين العاصمة عبدالرحمن الاكوع أن احتفال أمانة العاصمة بيوم المدينة العربية الذي يوافق الـ15 من مارس من كل عام ،يأتي تتويجا لصنعاء التاريخ التي تمثل تراثا حضاريا ومعماريا فريدا من نوعه على مستوى التراث الإنساني العالمي.

ولفت إلى أن مدينة صنعاء القديمة شهدت العديد من الإنجازات الكبيرة التي ساهمت في بقائها مدينة تاريخية حية ،حيث نفذت العديد من المشاريع المهمة مثل مشروع السايلة ومشاريع البنى التحتية وهو ما أهل المدينة للحصول على عدة جوائز عالمية مثل جائزة الآغا وجائزة منظمة المدن العربية.

واستعرض الاكوع التوصيات الخاصة التي خرجت بها الندوة المعنونة (نحو انطلاق جملة ثانية لإنقاذ صنعاء القديمة واجب وطني ودولي باعتبارها تراثاً إنسانياً) التي هدفت إلى إيجاد إطار تنظيمي موحد للتنسيق وتوجيه جميع الجهود والإمكانيات الرسمية والأهلية للحفاظ على مدينة صنعاء القديمة.

وأشار إلى أن البرنامج يتضمن عدداً من الإجراءات العاجلة لحل المشاكل التي لا تحتمل التأخير مثل ترميم المنازل الآيلة للسقوط وإزالة المخلفات والاستحداثات وتنظيم الأسواق والحركة المرورية ورفع مستوى النظافة وصحة البيئة في المدينة إضافة إلى تنفيذ 14 مشروعا في مختلف المجالات للحفاظ على المعالم الأثرية والتاريخية وتطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية.

ونوه أمين العاصمة بدور الصندوق العربي للإنماء والنتائج المثمرة التي نتجت عن التباحث مع الصندوق من خلال التوقيع على مشروع حماية صنعاء من مخاطر السيول التي تم توقيعها الأسبوع الماضي وكذا جهود الصندوق في دراسة مشروع إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي في صنعاء القديمة ضمن قرض المرحلة الرابعة لشبكات الصرف الصحي التي ستغطي 90 بالمائة من العاصمة صنعاء.

وأشار الوزير الاكوع إلى ما تم تنفيذه من تقاطعات رئيسية جديدة (جسور وانفاق) منها تقاطع الستين - الرئاسة وتقاطع عصر المرحلة الثانية وتقاطع شرتون وتقاطع دار سلم وتقاطع البلقة بعد ماتم تنفيذ 16 تقاطعا رئيسيا وخمسة جسور خلال الفترة السابقة.

وأكد أنه بدأ الإعداد في تجهيزات مشروع توسيع ورفع كفاءة محطة المعالجة الحالية الذي ستنفذه شركة المانية متخصصة بكلفة 30 مليون دولار إضافة إلى إنزال مناقصة خاصة باستكمال رصف خط السايلة من الحصبة حتى الكلية الحربية وخطوط تصريف مياه الإمطار الرئيسية لمنطقة فج عطان حدة السكنية , شرقي النهدين , بيت بوس بكلفة 30 مليون دولار.

وأوضح أنه سيتم إنـزال مناقصة خلال الأسبوع القادم سيتم من خلالها تنفيذ المخطط العام لمدينة صنعاء حتى 2030 م الذي تنفذه إحدى الشركات الدولية المتخصصة بالتعاون والتنسيق مع الهيئة العامة للأراضي والتخطيط العمراني.

حضر حفل التدشين وزيـر الثقافة الدكتور ابـو بكر المفلحي ووزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي ووزير الاتصالات المهندس كمال الجبري وأمين عام المجلس المحلي بالأمانة أمين محمد جمعان ووكلاء الأمانة وأعضاء المجلس المحلي بالأمانة ومديرية صنعاء القديمة.

"الشورى" يختتم مناقشاته لتقرير جهاز الرقابة والمحاسبة عن موازنة 2008م

أعضاء المجلس يتساءلون عن جدوى استمرار دعم المشتقات النفطية الذي يتجاوز الـ "700" مليار ريال سنوياً

التشديد على إيلاء دور أكبر للهيئة العليا لمكافحة الفساد وتصحيح وضع آليات تمويل العجز

صنعاء / سبأ:

اختتم مجلس الشورى مناقشاته لتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن مراجعته وتحليله للحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام المالي 2008م، في الجلسة الثانية الأخيرة التي عقدها أمس برئاسة رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني.

وفي جلسة أمس واصل رئيس اللجنة المالية علوي صالح السلامي ومقرر اللجنة الدكتور محمد يحيى العاضي قراءة تقرير اللجنة.

ثم أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة للموضوع في ضوء التقرير, منوهين بالإجراءات المتخذة من قبل الحكومة بشأن التوصيات التي صدرت وتصدر عن اجتماعات مجلس الشورى وذلك في ضوء ما أوضحه تقرير وزير شئون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني المقدم للمجلس أمس الأول ..مؤكدين أهمية أن تقوم الحكومة بإعداد تقرير تفصيلي يستوعب كل الملاحظات التي وردت في تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، واتخاذ إجراءات فعلية بحق التجاوزات.

كما أكدوا أهمية رفع كفاءة إدارة الموازنة وترشيد الإنفاق وإجراء مراجعات معمقة لكل مظاهر الاختلال المسجلة في تقارير الجهاز، بما يؤدي إلى خلق عناصر الاستقرار متوسط وطويل الأجل للاقتصاد الوطني.

وتساءل أعضاء مجلس الشورى عن جدوى استمرار دعم المشتقات النفطية الذي يتجاوز سبعمائة مليار ريال سنوياً، وهو ما يفوق الإنفاق على كل القطاعات الخدمية.

وشدد أعضاء مجلس الشورى في مناقشاتهم على أهمية إيلاء دور أكبر للهيئة العليا لمكافحة الفساد و تصحيح وضع آليات تمويل العجز ، باتجاه توسيع الأنشطة الإنتاجية الصناعية والسياحية والزراعية والسمكية.

وأكدت المناقشات أهمية وضع الموازنة وفق أسس علمية دقيقة، والحيلولة دون اعتماد مشاريع غير مدرجة أو معتمدة مع التركيز على المشاريع المعتمدة ضمن الميزانية، بما يعزز من قدرة البلاد على مواجهة استحقاقات الأزمة المالية العالمية.

وتحدث في الجلسة رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبد الله السنفي، مستعرضا التحديات المتصلة بنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة ذات الصلة المباشرة بقضايا الاقتصاد الوطني، وذكر منها استدامة أوضاع المالية العامة للدولة من حيث قدرة الموارد المتاحة على توفير تدفقات مالية بالحجم الملائم، فضلا عن انخفاض الطاقة الاستيعابية من القروض والمنح الخارجية، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين الموارد المالية المتاحة ومتطلبات التنمية من مشروعات استثمارية ورأسمالية.

وأورد السنفي جملة من المؤشرات المتصلة بهذين التحديين، من خلال عرضه لواقع الموارد النفطية، وغير النفطية، والنمو المتزايد في الإنفاق الجاري.. مشيرا إلى أن إجمالي المستخدم من القروض والمنح والمساعدات الخارجية في موازنة 2008 بلغ 5ر47مليار ريال أي ما نسبته 25 بالمائة من إجمالي اعتماد القروض والمنح الخارجية والبالغة 6ر188مليار ريال، معدداً في هذا السياق جملة من الأسباب التي أدت إلى ضعف نسبة الاستيعاب.

رئاسة مجلس الشورى في جلسة أمس

من جانبه أفاد وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة الدكتور فضل الشعيبي بأن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام 2008 تم إعداده على أساس التبويب الاقتصادي الوارد في إحصائيات مالية الحكومة 2001 الصادرة عن صندوق النقد الدولي.. مبيناً في هذا السياق أن تقديرات واعتمادات الموازنات هي خطط مالية تقديرية لسنة قادمة تبنى على أسس ومعايير التنبؤ والتقدير إلى جانب الاستناد إلى مؤشرات محدودة وبيانات متاحة لسنوات سابقة.

وأكد أن إعداد الموازنة العامة للدولة لوحدات السلطتين المركزية والمحلية يتم وفقاً لقواعد إعداد الموازنات الصادرة عن وزارة المالية، حيث يتم الاستناد إلى أسس موضوعية دقيقة.

وتضمنت كلمة الوكيل الشعيبي ردوداً على مجمل الملاحظات التي وردت في تقرير اللجنة المالية ومناقشات الأعضاء.

كما استعرض وكيل وزارة الزراعة عبد الملك الثور إستراتيجية الـوزارة لتنمية القطاع الزراعي، وتطوير الصادرات، وجهودها في الإرشاد الزراعي وحملات الوقاية، والبيطرة.

في حين قدم وكيل وزارة الثروة السمكية عبد الله عوض باسنبل توضيحات بشأن المشاريع السمكية التي تشرف عليها الـوزارة والممولة بالقروض والمساعدات وتلك الممولة من الموازنة العامة للدولة .

وقرر مجلس الشورى في ختام مناقشاته تشكيل لجنة لصياغة التوصيات من اللجنة المالية في المجلس وممثلين عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة المالية وممثلين عن الجهات ذات العلاقة.

وكـان المجلس استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان ووزيـر شئون مجلسي النواب والـشورى أحمد محمد الكحلاني، ووكيلا الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لقطاع الوحدات الإدارية والقطاع الإداري محمد السياني، والدكتور منصور البطاني، والوكيل المساعد للقطاع الاقتصادي يحيى زهـرة، ووكيلا مصلحتي الضرائب والجمارك، الدكتور جمال محمد سرور، والدكتور لطف حمود بركات، ومستشار وزارة المالية لشئون الحساب الختامي، وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.